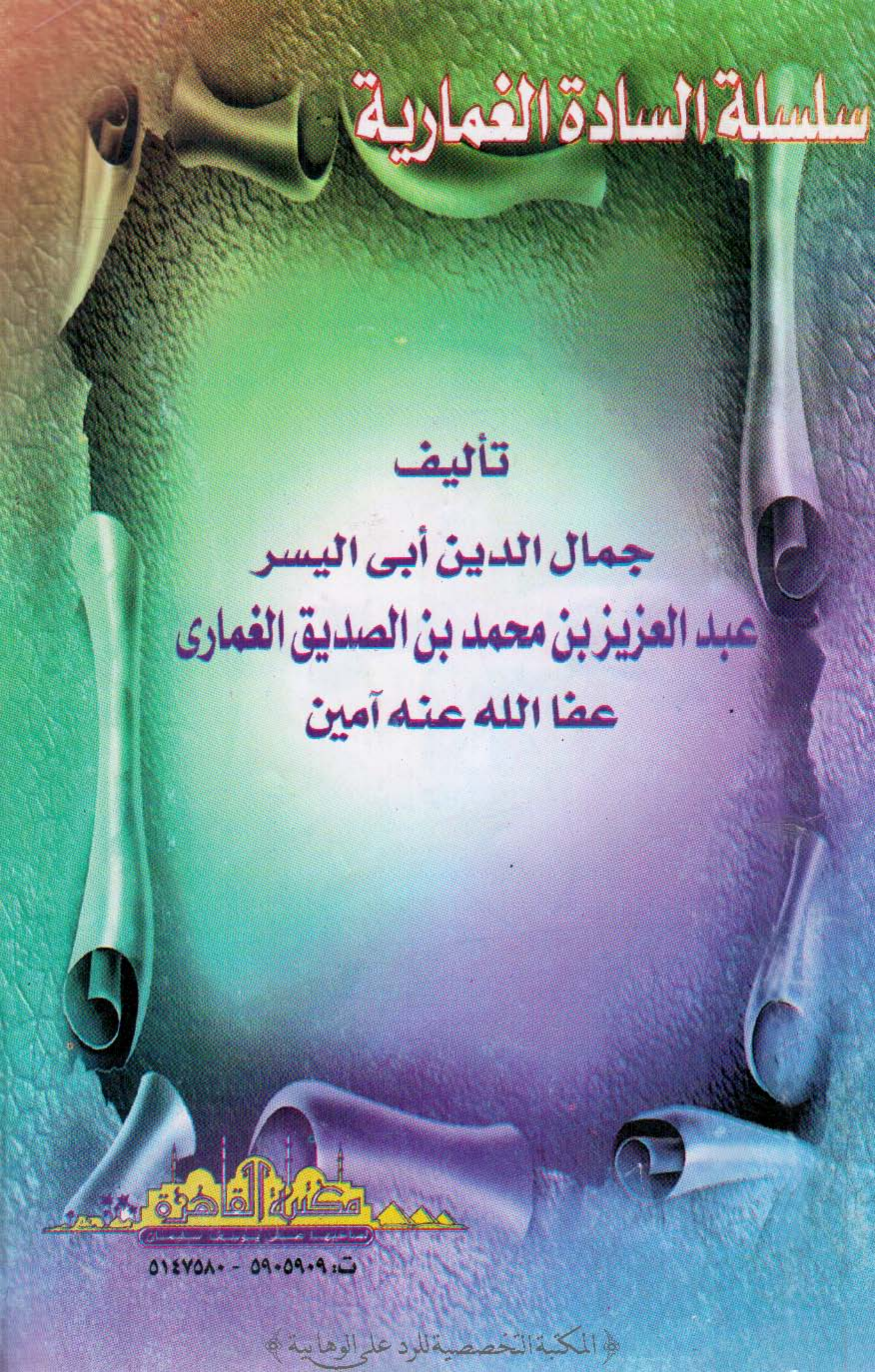

سلسلة السادة الغمارية
تأليف
جمال الدين أبى اليسر
عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغمارى
عفا الله عنه آمين
مكتبة القاهرة
ت: ٥٩٠٥٩٠٩ - ٥١٤٧٥٨٠
المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

الباحث
عن علل الطعن فى الحارث

تأليف

جمال الدين أبى اليسر
عبد العزيز بن محمد بن الصديق
عفا الله عنه آمين

الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

مكتبة القاهرة
ت: ٥٩٠٥٩٠٩
القاهرة

الرئيسى: ١٢ ش الصنادقية بالأزهر
٥٩٠٥٩٠٩
الفرعى: ١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
٥١٤٧٥٨٠
ص.ب ٩٤٦ العتبة
القاهرة - الأزهر
جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد نبيه الأمين. وعلى آله وصحبه المهتدين. ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن علم الجرح والتعديل الذى به يعرف صحيح الحديث من موضوعه، ومقبوله من مردوده، واجب معرفته على كل من يريد السلامة فى دينه، ويحب أن يأخذ احتياطه في عمله الذى يتعبد به، ويتقرب به إلى مولاه، لأننا رأينا أقواماً بل أئمة أجلة كانوا عن هذا العلم بمعزل فوقعوا فى مهاوى، واتبعوا من الأقوال الباطلة. والأحاديث الموضوعة. التى وضعها أحد رجلين إما جاهل بدينه أو فاجر غوى. ما صارت به كتبهم من بعدهم عبرة للناظرين. وأضحوكة للمجتهدين الناقدين. والسبب فى هذا كله جهلهم بعلم الحديث الذى ينقسم إلى قسمين. بحث فى المتن، وبحث فى الإسناد. والثانى أهم القسمين وأعظم الركنين، إذ به يتوصل إلى الغرض من علم الحديث، ويرتقى إلى معرفة ما يصلح للاستدلال وما هو ساقط من متون الأحاديث. ولهذا أجاز العلماء المجتهدون أهل النظر والدليل بيان حال الرواة من جرح وتعديل، مع ما فى ذلك من الخطر العظيم الذى يشرف بصاحبه على النار. لأن حفظ الشريعة من تلاعب المارقين. وتزوير الملحدين لا يتم إلا بذلك. ولا يدفع شرهم عنها إلا بمعرفة ما هنالك. ومع ذلك فلم يتركوا الحبل على الغارب، ولا أطلقوا للقائل العنان، بل أباحوا من ذلك ما تدعو إليه الضرورة، لأن أعراض العباد محظورة. والوقوع فيهم بالطعن والتجريح كبيرة غير مغفورة. لما ورد فى ذلك من الآيات والأحاديث وهى كثيرة غير محصورة. فالمؤمنون المهتدون تحققوا خطورة الأمر وصعوبته، فكانوا من ذلك على أشد الحذر والاحتياط، حتى إن منهم من كان يطعن فى الراوى الكذاب الذى لاح كذبه وظهر وضعه، بالعبارات التى لا تدل على المراد. ولو لا تصريحه بأن قوله فى فلان كذا، يدل على كذا، لما فهم -على

مقتضى قواعد المصطلح – أنه يريد الطعن بالكذب، وكل ذلك مخافة الوقوع فى المحذور. وقوم آخرون من ذوى الأعراض الفاسدة. والمقاصد الخبيثة، الذين لم يجعل الله فى قلوبهم خوفًا منه، ولا رهبة من عقابه، وجدوا فى هذا العلم فرصة طيبة لبث نفثات سمومهم وإفراغ جام غضبهم على أهل الدين والإيمان وأشياعهم. فاتخذوا أغراض المسلمين هدفًا لأغراضهم الفاسدة، متقمصين بستار الدفاع عن السنة، عن طريق جرح الرواة، فأكثروا بذلك الفساد. ونالوا بلسانهم الخبيث البذى كثيراً من صالحى العباد، حتى أوقعوا فى كثير من الناس الشك فيهم فاحترسوا منهم كاحتراسهم من كذاب أفاك وصار كل من يأتى بعدهم يأخذ قولهم مسلمًا لأنه صدر من أهل الفن الذابين عن الدين، وما درى المسكين أن تلك نفثة سامة من حية رقطاء فى قطعة من الحلواء. إذا لم يختبرها أو يخبره أحد العارفين بها المطلعين عليها لوقع بسبب استعمالها صريعًا فى الحين، من غير أن يجد من يعالجه ويخرج منه السم الدفين، ولم أر أحداً دخل إلى هذا الميدان مجرداً عن الإيمان. وأجلب على عدول الرواة بخيله ورجله، فأكثر فيهم الطعن والجرح والقذف والسب من غير ذنب اقترفوه ولا جريرة ارتكبوها، إلا حبهم لمولى المؤمنين، وزوج سيدة نساء العالمين ووالد سيدى شباب أهل الجنة، الإمام على بن أبى طالب عليه الصلاة والسلام، وأولاده وعترته، رضوان الله عليهم. مثل النواصب كلاب النار وأشياع الطاغية ابن الوزغ وابن آكلة الأكباد، فإن هذه الطائفة الباغية، بعالمها وجاهلها لم تأل جهداً فى الطعن فى أئمة المسلمين العدول الثقات الذين لا يساوى طاغيتهم شعرة من أحدهم. والنيل منهم والتحذير من أحاديثهم باسم الدفاع عن السنة وهم كاذبون أفاكون مجرمون، ما حملهم على الطعن فيهم إلا بغض الإمام وعترته كما قلنا، وقد استفحل شرهم. وراجت على العقول والأفكار بهرجتهم، حتى صار العالم النحْرِيرُ ينقل كلام أحدهم فى إمام من أئمة المسلمين معتقداً صحته، مستدلاً به ومحتجًا على خصمه بطعنه، بل وصل الأمر فى الخطورة إلى أن صار الشيعى ضعيفًا مطلقا، والناصبى ثقة غالبًا. فانظر رعاك الله كيف أحكم القوم عملهم وأتقنوا دس سمهم بين الناس، وأعانهم على ذلك صولة الحكم، وإذا تعجبت مرة من ناصبى يتكلم فى أمام من أئمة المسلمين، فاعجب ألف مرة من

مسلم ترى فيه الخير وتعتقد فيه الصلاح والديانة يتبع هؤلاء الكلاب ويجرى مع أهوائهم حيثما جرت، فيحمل على الشيعى المسكين حملة شعواء، ويضعه فى صفوف المبتدعة الكفار، ثم إذا جاء الناصبى الخبيث الذى جاء النص بنفاقه - والله يعلم إن المنافقين لكاذبون - تجده يدافع عنه وينافح ويلتمس الأعذار، ويشرح البدعة المكفرة وغير المكفرة، أليس من العجب بل من الكفر والضلال والعقوق أن يكون عكرمة البربرى وحريز بن عثمان وعمران بن حطان الملعون. من رجال الصحيح ويكون أئمة البيت النبوى مثل جعفر الصادق والحسن بن زيد عليهما السلام من الضعفاء المتروكين!!! اللهم غفرا. والله إن القلب ليتفطر من هذا الصنيع، والقلم يريد أن يقول ويكتب ما يرى فيه بعض ما يبرد الغليل، ولكن يضيق صدرى ولا ينطلق لسانى، وإلى الله ترجع الأمور. وأفكر وأفكر ثم أقول إن التابع له حكم المتبوع وقد قال صلى الله عيه وآله وسلم «إن أهل بيتى اختارهم الله للآخرة ولم يخترهم للدنيا. وإنهم سيلقون تشريداً وتطريداً وبلاء شديداً» أو كما قال صلى الله عليه وآله وسلم، وصدق الرسول فإن أهل بيته ومعهم أتباعهم لقوا تشريدا وتطريدا حتى من الكتب التى يزعم أصحابها أنهم اقتصروا فيها على الصحيح!! ومعاذ الله أن يكون الكتاب الذى فيه حديث حريز بن عثمان وعمران بن حطان من الكتب المقتصرة على الصحيح، ولو أجمع على ذلك الجن كما أجمع عليه البشر. ومن رجع إلى ترجمة حريز بن عثمان يعرف ما نقول، ويتحقق أن حديث الملعون ينبغى أن يذكر فى الموضوعات لابن الجوزى ولكن هذا ما شاء الله.

فبسبب هذا صارت كتب الجرح ذات علل خفية وأغراض دنية، وسموم قتالة، لا يسلم منها إلا من نظر فيها بعين البحث والنقد والاعتراض، وتتبع الأقوال والكلمات حتى يعرف مخارجها وأسباب وضعها، ولا يركن إلى الأخذ مجرداً عن كل ما ذكرنا فإنه لا يأمن مع ذلك من الوقوع فى المهالك التى تقصم الظهر والعياذ بالله، وإذا وفقنا الله وهيأ لنا الأسباب، لكتابة المؤلف الذى نريد وضعه فى هذا الباب، لرأيت العجب العجاب. ولما استجزت بعده أن تأخذ كلمة واحدة من تلك الكتب من غير بحث ونظر، صغيرة كانت أو كبيرة، لأن هذا العلم بعد أن كان يقصد لغاية شريفة، لا تحوم حوله الدسائس ولا يقرب إليه الدساسون المدسوسون،

صار بعد ذلك سلمًا لأهل الأهواء وطريقًا يتوصلون بها إلى الطعن فى الأئمة وجرحهم وسبهم، مما شاء لهم ذوقهم الفاسد، فاختلط الضار بالنافع والسقيم بالسالم وامتزجا امتزاجًا لا يميزه إلا أهل النقد المنيرة بصائرهم. وهذا كتاب جمعته فى مجلسين سميته:

المحور فى عين من رد حديث الحارث الأعور

سيكون خير معين لك على فهم ما سطرته فى هذه الأسطر، لأن الحارث هذا ممن نالته سهام النواصب بالطعن والجرح، لكونه من أتباع مولى المؤمنين عليه السلام، فحملوا ونقموا عليه وشتموه وسبوه، واستعان على ذلك شياطين علمائهم بجرح الشعبى له أولا فطاروا بذلك كل مطار، ونادوا عليه بالكذب والبهتان وسوء الاعتقاد. وهو والله برىء من ذلك براءة الذئب من دم يوسف ولكن داؤه وذنبه الموجبان له ذلك هو ما ذكرنا. وكان من حق هذا الكتيب أن يسمى:

الفتح الربانى فى الدفاع عن الحارث الهمدانى

لأنه مما فتح الله به على عبده فى فترة وجيزة من غير أن أقف على كلام أحد فى الدفاع عنه إلا ما كان من السيد محمد بن عقيل فى (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) وهو مع ذلك لم يذكر فى حقه كلمة واحدة مما ذكرته أنا، ولا عرج على ما عرجت عليه مطلقًا ولله الحمد والمنة، ومن نظر كتابه علم ذلك، وله مع ذلك الفضل الجزيل فى الدفاع عن آل البيت وأشياعهم جزاه الله خيرًا وشكر سعيه.

وكان السبب فى جمع هذه الورقات اليسيرة فى الدفاع عن الحارث هو ما وقفت عليه فى الموضوعات لابن الجوزى أثناء جمعى لكتاب (التبصرة فى نقد التذكرة) فى حديث «اتخذوا الحمام المقاصيص فإنها تلهى الجن عن صبيانكم» فإن ابن الجوزى أورده من طريق يحيى بن ميمون عن ميمون بن عطاء عن أبى إسحاق السبيعى عن الحارث عن على به مرفوعًا، وأعله بيحيى بن ميمون والحارث فتعجبت من صنيع ابن الجوزى هذا أول الأمر جداً واستغربته لأمرين. أولهما: أن الحديث ألصقوه يحيى بن ميمون لأنه كان كذابًا متروكًا، فادخال الحارث معه من

زيادات ابن الجوزى التى فيها ما فيها. ثانيها: أنه كان ينبغى - حيث لم يكف وجود يحيى بن ميمون الكذاب - أن يشرك معه ميمون بن عطاء المجهول الذى لا يعرف، لا الحارث الثقة الذى روى عنه الأئمة، والذى لا يحتمل مثل هذا. ثم بحثت وتدبرت فوجدت ذنب الحارث هو ما ذكرنا. لا روايته لحديث الحمام وإلا فمن هذا العلم صناعته لا يشك فى سند اجتمع فيه كذاب ومجهول ورجل مثل الحارث أن التهمة ملصقة بالكذاب والمجهول، لا بمثل الحارث، فهذا ما دعانى إلى تحرير هذه الوريقات القليلة الحجم، الكثيرة العلم، والله أسأل المعونة والثواب والقبول وهو حسبى ونعم الوكيل.

ثناء أئمة الجرح على الحارث

فصل أثنى على الحارث جماعة من أئمة الجرح. قال الدورى عن ابن معين: الحارث قد سمع من ابن مسعود وليس به بأس. وقال عثمان الدارمى عن ابن معين: ثقة. وقال النسائى: ليس به بأس، وقال أشعث ابن سوار عن ابن سيرين: أدركت الكوفة وهم يقدمون خمسة من بدأ بالحارث ثنى بعبيدة ومن بدأ بعبيدة ثنى بالحارث. وقال على بن مجاهد عن أبى جناب الكلبى عن الشعبى: شهد عندى ثمانية من التابعين الخير فالخير. منهم سويد بن غفلة والحارث الهمدانى حتى عد ثمانية أنهم سمعوا عليًا يقول: فذكر خبرًا. وقال ابن أبى داود: كان الحارث أفقه الناس وأحسب الناس وأفرض الناس تعلم الفرائض من على، وفى مسند أحمد عن وكيع عن أبيه قال حبيب بن أبى ثابت لأبى إسحق حين حدث عن الحارث عن على فى الوتر: يا أبا أسحق يساوى حديثك هذا ملء مسجدك ذهبا، وقال ابن أبى خيثمة قيل ليحيى يحتج بالحارث فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه، وقال ابن شاهين فى الثقات: قال أحمد بن صالح المصرى: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن على، وأثنى عليه. وقال الذهبى فى الميزان: والنسائى مع تعنته فى الرجال قد احتج به وقوى أمره، وكان من أوعية العلم قال مرة بن خالد: أنبأنا محمد بن سيرين قال كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم أدركت منهم أربعة وفاتنى الحارث فلم أره، وكان يفضل عنهم وكان أحسنهم، ويختلف فى هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل علقمة ومسروق وعبيدة وقال الحافظ المنذرى رحمه

الله في الترغيب: الحارث الهمداني من كبار علماء التابعين، ثم قال: واختلف فيه رأي ابن حبان فقال: كان الحارث غاليًا في التشيع واهيًا في الحديث، وأخرج له في صحيحه حديثه عن ابن مسعود في الربا، قال الحافظ في التهذيب: ولم أر ذلك لابن حبان وإنما خرج من طريق عمرو بن مرة عن الحارث بن عبد الله الكوفي عن ابن مسعود حديثًا، والحارث ابن عبد الله الكوفي هذا عند ابن حبان ثقة غير الحارث الأعور، كذا ذكر في الثقات وإن كان قوله هذا ليس بصواب. (قلت) إن كان ابن حبان نص على أنه غيره، فمسلم. وإلا فكونه مذكورًا في الثقات لا ينافي أن يكون كما قال المنذري فابن حبان يذكر كثيرًا رجالاً في الثقات ويضعّفهم.

من طعن في الحارث من الأئمة

فصل وأما الذين تكلموا فيه من غير دليل ولا برهان فأولهم الشعبي قال مسلم في مقدمة صحيحه: ثنا قتيبة ثنا جرير عن مغيرة عن الشعبي حدثني الحارث الأعور وكان كذابًا، وقال منصور ومغيرة عن إبراهيم إن الحارث اتهم وقال أبو معاوية عن محمد بن شيبة الضبي عن أبي إسحق زعم الحارث الأعور وكان كذابًا، وقال يوسف بن موسى عن جرير: كان الحارث زيفا، وقال أبو بكر بن عياش: لم يكن الحارث بأرضاهم، وقال الثوري: كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث. وقال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه غير أن يحيى حدثنا يومًا عن شعبة عن أبي إسحق عن الحارث يعني عن علي «لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر» فقال: هذا خطأ من شعبة حدثنا سفيان عن أبي إسحق عن الحارث عن عبد الله، وهو الصواب. وقال أبو خيثمة: كان يحيى ابن معين يحدث عن حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحق سمعت الحارث، وقال الجوزجاني[1] سألت علي بن المديني والحارث فقال: مثلك يسأل عن ذا؟! الحارث كذاب. وقال عثمان الدارمي بعد حكاية قول ابن معين: إنه ثقة، ليس يتابع ابن معين على هذا، وقال أبو زرعة: لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ

(١) ناصبي خبيث عدو ولا تقبل روايته في كل شيعي فضلاً عن أصحاب علي وهو عندنا كذاب وإن وثقوه على عادتهم.

وقال ابن حبان كان غاليًا فى التشيع واهيا فى الحديث وهو الذى روى عن على رضى الله عنه قال: قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم «لا يفتحن على الإمام فى الصلاة» أخبرناه على بن أحمد بن الحسين بن سليمان بالفسطاط ثنا وهب بن حفص الحرانى ثنا الفريابى ثنا يونس بن أبى إسحق عن أبى إسحق عن الحارث عن على رضى الله عنه، قال الذهبى: وإنما هو قول على، وأورد الذهبى فى ترجمته: محمد بن يعقوب بن عباد عن محمد بن داود عن إسماعيل عن إسرائيل عن أبى إسحق عن الحارث عن على سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول «أنين المريض تسبيح وصياحه تهليل ونومه على الفراش عبادة ونفسه صدقة وتقلبه جنبًا لجنب قتال لعدوه ويكتب له من الحسنات مثل ما كان يعمل فى صحته فيقوم وما عليه خطيئة» أخرجه البخارى فى كتاب الضعفاء له.

فصل لا يهولنك ما سقناه هنا من كلمات الجرح الطعن فى الحارث ولا يحملنك كثرتها على الاستهانة بالحارث واحتقاره وإنزاله فى غير منزلة الثقات العدول الذين ينبغى أن يدخل حديثهم فى الصحيح لا سيما وفى رجال الصحيح من قيل فيهم أكثر من هذا بحق من غير مبالغة فى شىء منه، ومع ذلك – لوقوف النفوس مع العوائد والأحوال المحيطة بها والناشئة فيها – لم تجد بدا من قبولهم والإذعان لروايتهم والاعتراف بالصحة لحديثهم، مع أنهم وايم الحق فساق زنادقة، لا إسلام ولا إيمان فضلاً عن العدالة فى الرواية وسنوقفك فى الخاتمة على أمثلة من ذلك إن شاء الله.

الشعبى أول من فتح باب الكلام على الحارث

فصل أول من فتح باب الكلام فى الحارث وطعن فيه بالكذب هو الشعبى كما قلنا، وقد عاقبه الله بمثل ذنبه فطعن فيه إبراهيم النخعى بالكذب كما قال ابن عبد البر فى جامع بيان العلم: وأظن الشعبى عوقب لقوله فى الحارث الهمدانى: حدثنى الحارث وكان أحد الكذابين (قال) ابن عبد البر فى جامع بيان العلم: حدثنا أحمد بن محمد حدثنا أحمد بن الفضل حدثنا محمد بن جرير حدثنى زكريا بن يحيى حدثنا قاسم بن محمد بن أبى شيبة حدثنا أبو معاوية عن الأعمش

قال ذكر إبراهيم النخعي عند الشعبي فقال: ذاك الأعور الذي يستفتيني بالليل ويجلس يفتي الناس بالنهار، قال فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: ذاك الكذاب لم يسمع من مسروق شيئًا، قال ابن عبد البر وذكر ابن أبي خيثمة هذا الخبر عن أبيه قال: كان هذا الحديث في كتاب أبي معاوية فسألنا عنه فأبى أن يحدثنا به. وقال ابن عبد البر: وذكر الحسن بن علي قال حدثنا نعيم بن حماد حدثنا معاوية عن الأعمش قال كنت عند الشعبي فذكروا إبراهيم، فقال: ذاك رجل يختلف إلينا ليلاً ويحدث نهارًا فأتيت إبراهيم فأخبرته فقال ذاك يحدث عن مسروق والله ما سمع منه شيئًا قط أهـ وجرح إبراهيم للشعبي أعظم من جرح الشعبي له وللحارث الأعور لأنه في جرحه لإبراهيم لم يذكر شيئًا يستحق الطعن بسببه في رواية إبراهيم، وكذلك طعنه في الحارث فإنه لم يبين سبب جرحه ولم يفسره بل أطلقه وأجمله إجمالاً، وما كان هكذا فهو غير مقبول عند أئمة الحديث والأصول اتفاقًا (قلت) وما عوقب الشعبي إلا لتعديه وظلمه في تكذيبه للحارث من غير دليل ولا سبب يوجب ذلك، وإن كان ابن عبد البر صرح بسبب التكذيب في جامعة فقال: ولم يبن من الحارث كذب وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي وتفضيله له على غيره ومن ههنا والله أعلم كذبه الشعبي[1] لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر، إلى أنه أول من أسلم اهـ (قلت) وهذا سبب باطل لا يوجب جرحًا بالكذب فيه مطلقًا. وفيه غلو وإسراف في الحكم لا يرضاه ذودين لا مرين (الأول) أن حب علي بن أبي طالب عليه السلام من علامة الإيمان والدين فكيف يجعل علامة على الكذب (الثاني) أنه إن كذب الحارث بسبب تفضيله عليا على أبي بكر رضي الله عنهما فيجب أن يكذب أيضًا من هو أفضل من الشعبي وأعلم، ومن شهد الله بعد

---

(١) ومن هنا تعلم أن الشعبي دلس في تكذيبه لأنه أراد أنه كذاب في زعمه أن عليا أفضل من أبي بكر ولكنه أطلق ذلك فأوهم أنه كذاب على الإطلاق وليس الباعث للشعبي على تكذيبه ذلك فقط فإن الشعبي كان أولا ينتمي إلى أهل البيت وينصرهم وخرج مع جماعة منهم على بني أمية في موقعة عبد الرحمن بن الأشعث، فلما هزموا وجاء إلى الحجاج تائبًا فعفا عنه الحجاج أظهر ولاءه لبني أمية وكان كل من أراد إظهار الولاء لهم لابد أن يظهر عداءه لأهل البيت ولا سيما لمن حاربوا معاوية مع علي وكان منهم الحارث فأراد الشعبي التقرب لهم بذلك وهو السبب في الثناء عليه أولا ثم تكذيبه ثانيًا. أحمد الصديق.

التهم وفضلهم، وهم العدد الجم من الصحابة رضى الله عنهم الذين ذهبوا إلى تفضيل على عليه السلام على جميع الصحابة أبى بكر فمن بعده، منهم: سلمان الفارسي وأبو ذر. والمقداد. وخباب. وجابر. وزيد بن الأرقم. وأبو الطفيل عامر بن واثلة. وعمار بن ياسر. وأبى بن كعب وحذيفة وبريدة. وأبو أيوب الأنصارى. وسهل بن حنيف. وعثمان بن حنيف. وأبو الهيثم بن التيهان. وخزيمة بن ثابت. وقيس بن سعد والعباس بن عبد المطلب وبنو هاشم كافة وبنو المطلب كافة وآخرون لا يحصون كثرة، بل كل من قاتل مع على وانطوى تحت لوائه كان على هذه العقيدة كما هو معلوم. فهؤلاء كلهم قالوا بتقديم على عليه السلام على أبى بكر وعمر وعثمان، ومن قال بما يقول به مثل هؤلاء الأكابر من الصحابة رضى الله عنهم كيف يقال عنه إنه كذاب فيه ومختلق له؟! فالشعبى مخطئ جداً فى تجريحه للحارث من هذه الناحية ولعل ذلك لعدم اطلاعه[1] على من سبق الحارث بذلك من الصحابة الكبار الذين لو عرفهم لما قال الشعبى ذلك مطلقاً. والحارث أخذ ذلك من هؤلاء الصحابة الذين كانوا ملازمين للإمام عليه السلام وكان هو ملازماً له معهم، فتعلم منهم وأخذ عنهم ما كانوا يعتقدونه فى الإمام عليه السلام، اتباعاً للنصوص الواردة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فى حقه.

خطأ قول الشعبى على الحارث

فصل وإذا قد تبين خطأ قول الشعبى فى الحارث وظهر عواره وتبين فساده, فجرح غيره له على نوعين: نوع يقتضي وضع حديثه لجرحه له بالكذب كما قال الشعبى وهذا مردود كالذى قبله لأن من كذبه لم يقم علي ذلك دليلاً ولم يبين ما كذب فيه الحارث من الأحاديث بل أطلق القول كما أطلقه الشعبى. وهذا القسم لا يخرج عن كونه قال ذلك تقليداً للشعبى واتباعًا له، وقد علمت أن الشعبى كذبه من ناحية تفضيله عليًا على الصحابة لا فى روايته، فتقليده فى ذلك واتباعه فى تكذيبه وتعميم ذلك فى روايته باطل كما هو ظاهر وبعد أن قررت هذا فى تكذيب الشعبى للحارث وكونه طعن فيه من جهة الرأى والعقيدة لا من جهة

---

(١) لا. بل هو كان يعلم ذلك وكان أمر ذلك مشهوراً بين الصحابة والتابعين ولكن الخوف من بنى أمية وحب المصلحة.

الرواية وجدت مثل ذلك عن أحمد بن صالح المصرى صريحًا قال ابن شاهين فى الثقات : قال أحمد بن صالح المصرى الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن على، وأثنى عليه. قيل له فقد قال الشعبى كان يكذب[١] قال لم يكن يكذب فى الحديث إنما كان كذبه فى رأيه .فقد وافقت هذا الإمام فى قوله قبل أن أقف عليه والحمد لله (وقال) الذهبى فى الميزان والظاهر أنه كان يكذب فى لهجته وحكاياته وأما فى الحديث النبوى فلا، وكان من أوعية العلم (قلت) وهذا أيضًا تأويل فاسد لكلام الشعبى أوجبه عدم امعان النظر فى قوله مع الجبن عن الإقدام على رد قوله فى الحارث . وإلا فمثل الحارث وهو من هو فى العلم والدين لا يقدم على الكذب فى الحكايات وكلام الناس وهو يعلم عقوبة الكذب عند الله وأن لعنة الله تنزل على الكاذب . فهذا عذر أقبح من الذنب، وكلام الشعبى أخف من هذا، فالذهبى جرح الحارث فى دينه مع شهادته له بأنه من كبار علماء التابعين وأنه من أوعية العلم لئلا يرد كلام الشعبى فيه من أصله، مع أن الشعبى طعن فيه من جهة رأيه وعقيدته ومذهبه الذى ظن الشعبى خطأ أن الحارث أتى به من عنده، فلو تأمل الذهبى قليلاً لعلم المراد، ولما أقحم نفسه فى تجريح الحارث فى دينه ومروءته ليبقى كلام الشعبى محفوظًا غير مردود، على أنه لم تقم الدلائل على هذا وكان الشعبى كذبه من جهة الرواية لما تأخر ناوأيم الله عن رد جرحه الذى لم يفسره ولم يقم عليه الدليل فالأقوال من غير دليل دعاوى مجردة وأصحابها أدعياء ولو بلغوا

---

(١) وهذا يوجب طعنا فى الشعبى وفى دينه ويثبت وقوعه فى أعراض الأبرياء بضرب من التدليس فإنه لو قال : ذاك ضال أو مخطئ فى رأيه لأدى رأيه واجتهاد فيه، وترك للناس رأيهم . أما قوله كذاب فإنه ترك من بعده يقلده ويرد كثيراً من الأحاديث الصحيحة بدون حجة والاعتماد على مثل كذب أبو السنابل لا يفيده فى البراءة من تبعة هذا الإجرام العظيم، فقد نصوا على أن الحجازيين يقولون للخطأ كذب وللمخطئ كذاب فهو اصطلاح خاص، وعليه نطق النبى صلى الله عليه وآله وسلم مع فوارق أخرى يضيق المحل عن ذكرها فالشعبى مجروح بهذا لأنه اغتياب من جهة لا يقصد منها الدفاع عن السنة، وإفساد لحديث الحارث الذى قد انفرد بسنن وآثار تضيع بإثبات كذبه، ومن أجل هذا عوقب ورمى فى الدنيا بالكذب مع أن ابن معين وأمثاله رموا بالكذب المئات من الناس فما يجرأ أحد أن يرميهم بالكذب وإن كانوا مخطئين فى بعضهم لكنه خطأ فى اجتهاد ليس فيه تدليس كما فعل الشعبى فليوسع هذا البحث فى محل يسع ذلك؛ . أحمد الصديق .

فى الجلالة(١) ما بلغوا. ويدل على قولنا فى كون الشعبى لم يكذبه فى روايته أنه روى عنه فلو كان عنده كذابًا فى الرواية لما روى عنه إذ لا فائدة فى الرواية عن كذاب، فتكذيبه له من جهة الرأى لا غير، ويزيد دلالة على ذلك ثناء الشعبى نفسه عليه، فقد قال على بن مجاهد عن أبى جناب الكلبى عن الشعبى: شهد عندى ثمانية من التابعين الخير فالخير، منهم سويد بن غفلة والحارث الهمدانى، حتى عد ثمانية أنهم سمعوا عليا يقول. فذكر خبراً، فلم يبق بعد هذا قول لمتقول فى الحارث، فإن الشعبى الذى فتح باب الطعن فيه أثنى عليه من جهة الرواية فقال: شهد عندى وذكر الحارث، ويدل على كون الطعن عليه من جهة الرأى قول ابن سعد فيه: كان له قول سوء وهو ضعيف فى رأيه (وأما) النوع الثانى من الجرح فى الحارث فهو لا يقتضى الوضع ولا الكذب فى الحديث، وإنما يقتضى ضعف حديثه لا غير، وسنبين ما فى كل ذلك من الفساد فى الفصول الآتية إن شاء الله.

فصل ولم يستقر عملهم على هذا الجرح فى الحارث، الأمر الذى يدل على أنه لم يثبت لديهم دليل على دعواهم فى جرحه بالكذب. أو أنهم تبعوا فى ذلك من سبقهم من غير دليل ولا نظر، ثم تبين لهم فساد القول فرووا عنه وأخرجوا حديثه فى كتبهم حتى إن ابن حبان روى له فى صحيحه كما قال المنذرى، ولهذه الحقيقة المسكتة التى لا يمكن معها إلا التسليم بعدالة الحارث والوقوف فى صف من وثقه لعدم ثبوت دليل على الكذب، قال الذهبى فى الميزان: والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه فى الأبواب، وهذا الشعبى يكذبه ثم يروى عنه، والظاهر أنه كان يكذب فى لهجته وحكاياته الخ، وهذا اعتذار من الذهبى فاسد كما قلنا سابقًا ولا وجه لكلام الشعبى إلا ما ذكرناه فلا تغفل عنه، وتأمل قول الذهبى: مع روايتهم لحديثه فى الأبواب. تجد أمراً آخر وهو أن حديث الحارث عندهم مما لا ينزل عن درجة الحسن الذى تثبت به الأحكام المستقلة، ولو كان ضعيفًا لما رووا حديثه فى الأبواب التى تكون لإثبات المسائل والأحكام بأدلتها فتنبه لهذا فإنه ينفعك فى محل آخر، ومن هنا يتفرع أمر لطيف وعلم شريف ومسألة منيفة يعرفها

(١) اقرأ الوقائع التاريخية فى زمن معاوية وبنى أمية ينزل الشعبى فى ذهنك من الدرجة التى أثبتتها تراجم المقلدة ولابد إلى درجة لا تقول معها إنه ذو جلالة فكذلك كنا ثم انزاح عنا الإشكال والحمد لله.

أهل الصناعة وإن كانت غير مقررة فى كتب المصطلح، وهى: عدم مؤاخذة أصحاب المعاجم والمسانيد والمشيخات بإيراد الموضوعات والواهيات، بخلاف من يجمع الكتاب على الأبواب فإنه غير معذور بل يلام أشد اللوم على عدم التحرير والانتخاب، ومن هنا أيضًا اشتد الإنكار على ابن الجوزى فى الموضوعات، فتنبه لهذا أيضًا واحفظه ليزول عنك إشكال كبير. والحاصل أن روايتهم لحديث الحارث فى الأبواب دليل على حجيته عندهم كما هو ظاهر، وكما يدل عليه - بعد تجريحهم له - اختلافهم فى حديثه هل هو ضعيف أو حسن؟ فقد نقل الحافظ السيوطى فى التدريب عن الذهبى فى الموقظة أنه قال: أعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطاة اهـ وهذا الاختلاف فى حديث الحارث مدفوع بروايتهم لحديثه فى الأبواب، فصنيعهم يدل على أن العمل استقر على تحسين حديثه كما هو الحال فى حديث عمرو بن شعيب وبهز بن حكيم، فإن حديث عمرو بن شعيب اختلفوا فيه بين القبول والرد ومع ذلك استقر عمل الكثير على قبوله والاحتجاج به، وكان ينبغى للذهبى أن يشير لهذا لئلا يوهم أن حديث عمرو بن شعيب من المتفق على حسنه مع أن الخلاف فيه أشهر من الخلاف فى حديث الحارث. ثم إننا إذا تركنا هذا جانبًا ورجعنا إلى القواعد المقررة نجد أن حديث الحارث أصح وأقوى من حديث عمرو بن شعيب وبهز وغيرهما بل نجد الحارث لا يقل درجة عن كثير من رجال الصحيح. لأننا ما دمنا لا نعتبر الجرح المبهم ولو بلغ ما بلغ، ولا نأخذ من الجارحين إلا ما بينوه وأقاموا الدليل عليه، فلا يضرنا بعد ذلك -أن يقال فى الراوى كذاب أو وضاع- إذا كان صحيح الحديث ثقة لا سيما وفى رجل الصحيح من رمى بالكذب والوضع بل بالفسق وتحريف حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع ذلك روى حديثهم فى الصحيح ولم يجد المدافعون الذابون عن الصحيح عذرًا عن ذلك إلا بكون الجرح غير مفسر مع أنه مفسر فى بعضهم تمام التفسير ومبين غاية البيان لا يبقى معه شك فى ضعفه بل وفسقه كما ستقف على ذلك فى الخاتمة إن شاء الله

تعالى، وإذا اعتذروا عن أولئك يكون الجرح غير مفسر مع تجريحهم بالكذب والفسق فالاعتذار به عن الحارث أولى وأوفق وأليق وأحق لا سيما مع توثيق الأئمة له مثل يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصرى وقبلهما الشعبى وبعدهم غيرهم بل قال ابن أبى خيثمة: قيل ليحيى يحتج بالحارث فقال ما زال المحدثون يقبلون خبره، فهذا صريح فى الاحتجاج بخبر الحارث وكون عمل أهل الحديث على قبوله ولا معنى لقبوله إلا العمل به والاحتجاج بمدلوله.

فصل بهذا ظهر لك أن حديث الحارث صحيح مقبول على رأى جماعة من أئمة الجرح وهو الذى يدل عليه عمل الجمهور حيث روى أحاديثه وأدخلها فى الأبواب. ولكن ربما تقول كيف يكون هذا مع تلك الأقوال التى ذكرتها فى جرح الحارث من كذب وغيره والتى تقتضى أن يكون حديثه ضعيفًا واهيًا لا حسنًا مقبولاً فضلاً عن أن يكون صحيحًا، والجواب عن هذا واضح سهل وسنبينه فى الفصل الذى بعده.

الطعن فى الحارث وجرحه على نوعين

فصل قلنا سابقًا إن الطعن فى الحارث وجرحه على نوعين نوع يقتضى الوضع لتكذيبه، ونوع يقتضى ضعف الحديث لا غير (أما) من جرحه بالكذب فقد بينا فى رد مقالة الشعبى فساده. والرد عليه هو الرد على من جاء بعده فإن الذى جرحه بالكذب بعد الشعبى لا يخرج عن حالتين لا ثالث لهما (الأولى) أن يكون قلد الشعبى فى جرحه له بالكذب واتبعه من غير أن يعلم مراد الشعبى فى تكذيبه ومن غير أن يعلم أن الشعبى نفسه أثنى عليه وروى عنه. ومثل هذا لا يحتاج إلى أن يلتفت إلى كلامه أو ينظر إليه بعين الاعتبار لأنه ما زاد على أن ردد كلام الشعبى وأعاد ذكره فالرد على الشعبى كاف فى الرد عليه (الثانية) أن يجرحه بالكذب استقلالاً لا اتباعًا ولا تقليداً ولكن من غير أن يبين فيما كذب فيه ولا ما اختلقه من الأحاديث وهذا أيضًا باطل لا يلتفت إليه لا تفاقهم على عدم قبول الجرح المبهم الذى لا يفسر سببه ولا يبين دليله فجميع ما قيل فى الحارث لا يخلو عن هذين الحالتين، فما وجدنا فيه ولله الحمد جرحًا يؤثر فى عدالته ويوجب رد حديثه. وأشد ما قيل فيه قول الشعبى: إنه كذاب وقد علمت بطلانه. وكذلك

قول جرير كان الحارث زيفًا لا يفيد شيئًا لا بهامه فإنه يحتمل أن يريد به ما أراد الشعبى من تكذيبه فى مسألة التفضيل ويحتمل زيفه فى الرواية وكلا الأمرين باطل أما أولاً فلما علمت من فساد كلام الشعبى . وأما ثانيًا فلعدم تفسير الجرح حتى نعرف الزيف عن دليل وبصيرة فربما أفصح بالبيان فيكون غير مقبول (وأما) قول أبى بكر بن عياش لم يكن الحارث بأرضاهم فإن سلم فهو ظاهر فيما كان يذهب إليه من تفضيل على عليه السلام وهو مع ذلك جرح مبهم مردود كسابقه (وقول) الثورى كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث لا يضر مطلقًا ولا هو من الجرح فى قبيل ولا فى دبير، فعاصم بن ضمرة ثقة وكونه أحسن حديثًا من الحارث لا يدل على أن الحارث غير ثقة بل مقارنته بعاصم تدل على كونه ثقة، وهذا كما تقول مثلاً مالك(١) أحب إلى من عبد الله بن وهب أو أحمد بن حنبل أفضل من ابنه عبد الله فإن مثل هذا لا يضر مطلقًا لأنه من المعلوم أن الثقات متفاوتون فى الضبط والإتقان رغم عدالتهم وعلمهم ومعرفتهم، وأغلب رواة الصحيح على هذا النمط فليسوا كلهم فى روايتهم عن الأصل فى طبقة واحدة من الإتقان والضبط، والمراد بقولى : عن الأصل أن أصحاب الزهرى مثلاً خمس طبقات فالطبقة الأولى مثل مالك وهى الملازمة له فى السفر والحضر، أعلى وأرقى وأحفظ لحديثه من الطبقة الثانية التى لم تلازمه إلا قليلاً مثل الأوزاعى مثلاً، وحديث الطبقتين مخرج فى الصحيح وكل من مالك والأوزاعى ثقة مع أنك تقول حديث مالك أفضل وأصح من حديث الأوزاعى، نظرًا لما علم من ملازمة مالك للزهرى ومعرفته بحديثه وعدم وجود ذلك فى الأوزاعى وهكذا الأمر فى الحارث مع عاصم بن ضمرة فإن من قال كنا نعرف فضل حديث عاصم على الحارث يريد به هذا لا غير لأن كلا منهما روى عن الإمام عليه السلام، فلعل عاصمًا كان أتقن وأحفظ لحديثه عنه من الحارث فالعبارة ليس فيها تضعيف مطلقًا لا من قريب ولا من بعيد (وأما) عدم رواية يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدى لحديثه فلا يدل أيضًا على الجرح وربما كان ذلك لأجل مذهبه فى التفضيل، والجرح المبهم لا يقبل لأجل هذا، لعدم بيان سببه . وإن ترك حديثه يحيى وعبد الرحمن فقد أخذه

(١) لا، قل كما قالوا فإن التراجم كلها مشحونة بمثل هذه المفاضلة حتى بين مالك والثورى والكبار المجمع على ثقتهم.

غيرهما وهم الجمهور كما تقدم، على أن يحيى رجع عن ذلك فيما يظهر من قول عمرو بن على: غير أن يحيى حدثنا يومًا عن شعبة عن أبى إسحق عن الحارث يعنى عن على «لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر» فقال هذا خطأ من شعبة، حدثنا سفيان عن أبى إسحق عن الحارث عن عبد الله وهو الصواب، وهذا يدل على أنه صالح الحديث عنده لأنه لو كان ترك حديثه لأجل الكذب لأضرب عن روايته بالمرة ولما استصوب شيئًا منها كما هو معلوم (وأما) قول أبى خيثمة كان يحيى بن سعيد يحدث عن حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحق سمعت الحارث، فهذا لاعلاقة له بالحارث مطلقًا وذكره فى ترجمة الحارث لا يفيد شيئًا وإنما هو فى شأن أبى إسحق السبيعى الراوى عنه لأنه كان متهمًا بالتدليس فكان يحيى بن سعيد لا يأخذ منه ما لم يصرح بسماعة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن أبا إسحق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث والباقى كتاب، فلعل أبا إسحق كان يأتى عند الأداء بعبارة توهم أن التحمل للجميع كان سماعًا، فاحتاط يحيى بن سعيد لأجل ذلك (وأما) قول الجوزجانى سألت على بن المدينى عن عاصم والحارث فقال مثلك يسأل عن ذا؟ الحارث كذاب فهو أبطل من أن يشتغل برده لأمرين (الأول) أن حال الجوزجانى معروف مع أشياع الإمام فلا يألو جهدًا فى جرحهم وذكر مثالبهم بل كان يتقول فيهم بالهوى والعصبية من غير دليل ولا برهان ولا يبعد أن يكون كاذبًا(١) فيما نقله عن ابن المدينى، ويدل على تعصبه وخبثه أن على بن المدينى - على قوله- لم يطعن إلا فى الحارث وسكت عن عاصم، فماله لم يتبع ابن المدينى إلا فى طعنه فى الحارث ولم يقلده فى سكوته عن عاصم؟! بل قال فيه: هو عندى قريب من الحارث وروى عن أبو إسحق حديثًا فى تطوع النبى ﷺ ست عشرة ركعة فيالعباد الله!! أما كان ينبغى لأحد من الصحابة وأزواج النبى صلى الله عليه وآله وسلم يحكى هذه الركعات؟! إلى أن قال: وخالف عاصم الأمة واتفاقها فروى أن فى خمس وعشرين من الإبل خمسًا من الغنم، قال الحافظ فى التهذيب، عقب هذا: تعصب الجوزجانى على أصحاب على معروف ولا إنكار على عاصم فيما روى، هذه عائشة أخص أزواج النبى صلى الله

(١) بل هو الواقع كما قلنا سابقًا.

عليه وآله وسلم تقول لسائلها عن شيء من أحوال النبى صلى الله عليه وآله وسلم: سل عليًا فليس بعجيب أن يروى الصحابى شيئًا يرويه غيره من الصحابة بخلافه، ولا سيما فى التطوع. وأما حديث الغنم فلعل الآفة فيه من بعد عاصم اهـ وإذا كان هذا شأن جرح النواصب مع بيان دليله فكيف بجرحهم المبهم الغامض الذى يرمونه رميا من غير مراعاة ولا حياء فكن من هذا على بال واحذر من الوقوع فى شركهم (الثانى) أن طعن ابن المدينى كطعن غيره سواء، غير مبين ولا مفسر فلا يؤثر مطلقًا، وقد يكون يريد به ما أراد الشعبى من تكذيبه فى الرأى والمذهب وحيث احتمل كلامه هذا وذاك سقط عن مرتبة الاعتبار (وأما) قول عثمان الدارمى عقب حكايته لتوثيق ابن معين للحارث: ليس يتابع ابن معين على هذا، فبطلانه يظهر لك مما سبق من توثيق غير ابن معين له، فالدارمى قال هذا عن غير تدبر (وكذلك) قول الحافظ فى التهذيب عقب حكايته لقول الذهبى: والنسائى مع تعنته فى الرجال فقد احتج به وقوى أمره: لم يحتج به النسائى وإنما خرج له فى السنن حديثًا واحداً مقرونًا بابن ميسرة وآخر فى اليوم والليلة متابعة، فإن هذا تعقب غير جيد لأن الغرض بذلك حاصل، وتخريج حديثه على ذلك الوجه كاف فى رد جرحهم له بالكذب، لأن الكذاب لا يصلح لمتابعة ولا اعتبار، وتخريج أحاديث الراوى فى المتابعة والشواهد يدل على صلاحه وحسن حاله (وأما) قول أبى زرعة لا يحتج بحديثه فهو كالأقوال السابقة فى غموضها وإبهامها، فنصيبه كنصيبها فى الرد وعدم الالتفات والعمل على خلافه (وقول) أبى حاتم: ليس بالقوى، والدارقطنى: ضعيف، تجريح هين لا يضر وبما قررناه سابقًا وذكرناه من ثناء الناس عليه يظهر ضعف القولين (وأما) قول ابن عدى: عامة ما يرويه غير محفوظ، فلم يظهر لنا ما رواه الحارث منكرًا مخالفًا للثقات، ولعله تبع فى هذا الجوزجانى الناصبى وأمثاله، كما تبعه فى طعنه فى عاصم بن ضمرة من غير دليل ولا برهان، والدعاوى إذا لم يقم عليه دليل أبناؤها أدعياء (وكذلك) قول ابن حبان: كان غاليا فى التشيع واهيًا فى الحديث، فإنه كقول ابن عدى، وابن حبان له مبالغات كثيراً ما يقعقع بها كما قال الذهبى، وهى لا تحتوى على طائل. وهذا منها فإن الغلو فى التشيع غير مضر إذا ثبتت العدالة وظهر الصدق، وقد وثق أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم

أبان بن تغلب مع كونه كان غاليًا في التشيع، قال الذهبي في ترجمته: فلقائل أن يقول كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والاتقان، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة، وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة، إلى الخ ما قال. ولهذا قال الذهبي في صدر ترجمته شيعي جلد لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته اهـ لأنه لا تلازم بين العدالة والملكة المانعة من الكذب والاختلاق، وبين العقيدة والرأى الذي يختاره الإنسان ويرضاه لنفسه، نعم إذا كان صاحب هذا ممن يجوز الكذب ويراه حلالاً في عقيدته فهذا لا يلتفت إليه مطلقًا، ومثل هذا ساقط عن درجة الاعتبار بالمرة، لأنه فاسق كافر يحل ما حرم الله ورسوله وعلم لكل مسلم بالضرورة، وهذا معلوم كامن في نفس كل ذي فقاهة. وقولهم إن التشيع والغلو فيه بدعة غير مسلم إذا لم يكن ذلك مصحوبًا بالنيل من الشيخين وشتم من ثبتت عدالته من الصحابة وظهر كمال إيمانه بسلامة أعمال جوارحه الظاهرة من قتل وظلم وشرب للخمر وبغى على الإمام، لأن الشيعي الذي يفضل عليًا عليه السلام على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما لم يأت بما لم يسبق إليه ولا أحدث ما كان منكرًا في خير القرون حتى يقال إنه مبتدع، بل له في قوله سلف صالح من خير القرون وهم العدد الجم من أفاضل الصحابة الذين كانوا يفضلون عليًا عليه السلام على الجميع فإطلاق البدعة على الشيعي من هذه الناحية غير جيد، بل فاسد غير صحيح (وأما) قوله: واهيًا في الحديث فهو أبطل من الأول، ولم يجد ابن حبان دليلاً على قوله هذا إلا كون الحارث روى عن على «لا يفتحن على الإمام في الصلاة» مرفوعًا، وهذا إن سلم فلا يدل مطلقًا على الضعف في الرواية، لأنه ليس معنى كون الراوى ثقة ضابطًا أن تكون مروياته كلها صوابًا هذا لا يقوله أحد، وإنما معنى ذلك أن يكون صوابه أكثر من خطئه وضبطه أكثر من وهمه، لأن الإنسان لا يمكن أن يخرج عن طبيعته وأصل خلقته ولذا لا تجد إمامًا من أئمة الحديث مهما علا قدره، لم يهم في رواياته ولم يخطئ في ضبطه، ولكن لما كان الضبط هو الأكثر والأغلب عليهم لم يلتفت إلى خطئهم ولم يؤثر في

رواياتهم، وهذا أمر معروف مقرر فى كتب الحديث، ولا أجد الآن نشاطًا لنقل نصوصها فارجع إليها لترى صدق ما أقول، ولتعلم أن علم الحديث إلهام، وإتقانه غير مكتسب، فإذا خضت غماره ونزلت إلى ميدانه ودخلت فى حلبة فرسانه صرت تحكم وأنت فى القرن الرابع عشر بما حكم به أهل القرن الثانى والثالث من غير أن ترجع إلى نصوص كلامهم، ولا أن تطلع على فحوى قولهم، ولهذا قالوا قديمًا معرفة الحديث إلهام لو قلت له من أين هذا؟ لم يجد جوابًا. مع أنه قال صدقًا وحكم حكمًا صائبًا، قذفه من قلبه المنور بنور الحكمة النبوية، والمقصود أن إتيان الراوى ببضعة أحاديث على غير وجهها لا يقدح فيه إذا كان الغالب عليه الضبط، وعكسه فى غير الضابط لأغلب أحواله، فإنه قد يأتى بأحاديث مستقيمة فى بعض الأحيان ولكن لكثرة وهمه وقلة ضبطه لم تبق الثقة فى مروياته وصار أمر حديثه يحتاج إلى التقوية من متابع أو شاهد وكل هذا معروف لا نطيل بتقريره، والعجب من ابن حبان كيف يلصق التهمة بالحارث؟! ويدع كذابًا فى السند ضعفه هو نفسه فى الضعفاء وهو وهب بن حفص الحرانى قال ابن حبان: روى عن الفريابى وأبى قتادة وكان شيخًا مغفلاً يقلب الأخبار ولا يعلم ويخطئ فيها ولا يفهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد وهو الذى روى عن عبد الملك بن إبراهيم الجدى ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال «ليس أحد يدخل الجنة إلا جرد مرد» الحديث قال ابن حبان: وهذا شىء حدث به ابن أبى السرى عن شيخ بن أبى خالد عن حماد، فبلغه فسرقه وحدث به عن عبد الملك الجدى متوهمًا أنه قد سمع منه (قلت) ومع هذا كيف يحتج بروايته فى تضعيف الحارث؟ ومن الذى يقدم على إثبات حديثه من أصله حتى يحتج به فى التضعيف؟! هذه والله غفلة من ابن حبان تضاف إلى ما صدر منه من أمثالها فحديث وهب بن حفص والعدم سواء من غير فارق بالمرة وابن حبان لم يصرح بكذبه الذى يقضى عليه بالترك والرمى فى زوايا الإهمال، وقد كذبه الحافظ أبو عروبة، وقال الدارقطنى كان يضع الحديث، ولو سلكنا مسلك ابن حبان لضعفنا الحديث الذى ألصقه بالحارث من طرق أخرى غير التى ذكرنا، ولكن معاذ الله أن نصنع مثل صنيعة فندع الكذابين الوضاعين الذين

يسرقون الأحاديث. فى حل، ونتهم الثقات العدول الذين قبل الناس حديثهم على أننا إن فعلنا ذلك فعلناه ومعنا الدليل والحجة فلا يلحقنا ما يلحق ابن حبان ولكن مع ذلك لا نقدم على مثل عمله، لأن كل الصيد فى جوف الفرا، فلم يدع لنا وهب بن حفص بوضعه وسرقته للحديث قولا فى أحد سواه، ودون الوصول إلى اتهام الحارث بهذا الحديث مفاوز تنقطع فيها الاعناق، فوهب الوضاع وحده مفازة لا يحيط بأطرافها أحد (والثانية) يونس بن أبى إسحق فإنه رغم مقامه المعروف فى الرواية من الثقة والعدالة فقد قال الإثرم سمعت أحمد يضعف حديثه يونس عن أبيه. وقال أيضاً: فى حديثه زيادة عن حديث الناس، وقال يحيى كانت فيه غفلة شديدة (والثالثة) أبو إسحق فإنه لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث وقد تقدم أنهم كانوا لا يقبلون منه عن الحارث إلا ما قال فيه سمعت فهذه علل قادحة فى السند إلى الحارث قبل الوصول إليه، فلا يحكم به عليه إلا مع تعنت وتنطع ظاهرين، مع أننا مع وجود وهب الوضاع لا ننظر إلى العلتين الأخريين وقول الذهبى: إنما هو من قول على، يعنى أن الحديث موقوف غير مرفوع. إن كان ذلك ورد من طرق أخرى فمسلم وإلا فهو موضوع موقوفاً ومرفوعاً، يدل عليه ورود خلافه عن على عليه السلام فقد قال الحافظ فى التلخيص: وقد صح عن أبى عبد الرحمن السلمى قال: قال على عليه السلام: إذا استطعمك الإمام فأطعمه. والله أعلم (وأما) إنكارهم على الحارث حديث «أنين المريض تسبيح» فالجواب عنه كما قلنا سابقاً إن سلم أنه رواه فلا يلزم من ذلك ضعفه ثم إن فى الإسناد إليه من لا يعرف زيادة عن عنعنة أبى إسحق والحديث ورد من طريق أخرى فما يلحق الحارث بعدها شيء من النقد (قال) الخطيب فى التاريخ أخبرنى أبو بكر محمد بن المظفر بن على بن حرب المقرىء الدينورى نبأنا أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن شنبة القاضى نبأنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الحسين بن عثمان بن حبيب بن زياد بن ضبة البغدادى نبأنا صالح بن زياد السوسى أبو شعيب نبأنا حسين بن أحمد البلخى عن الفضل بن موسى السينانى عن محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أنين المريض تسبيح وصياحه تهليل ونفسه صدقة ونومه على الفراش عبادة وتقلبه من جنب إلى جنب كأنما

يقاتل العدو فى سبيل الله يقول الله لملائكته اكتبوا لعبدى أحسن ما كان يعمل فى صحته فإذا قام ثم مشى كان كمن لا ذنب له» قال الخطيب: أبو شعيب ومن فوقه كلهم معروفون بالثقة إلا البلخى فإنه مجهول. فبرئ الحارث من التهمة والحمد لله.

فساد الطعن على الحارث

فصل وإذا قد تبين فساد طعنهم فى الحارث وظهر بطلان جرحهم له إجمالاً وتفصيلاً فلا شيء بعده إلا العمل على توثيقه والاعتراف بعدالته وصدقه كما أثنى عليه الأولون وأخذوا بحديثه لا سيما من عاصروه ورووا عنه كالشعبى فإنه إذا أثنى معاصر على الراوى فلا يبقى لمن يأتى بعده قول فى جرحه ولا رد لحديثه، لأنه مهما يبلغ فى نقده ما يبلغ فلن يصل إلى درجة المشاهد المعاين وليس الخبر كالمعاينة. وبعد هذا البيان الذى أمليناه فى هذه الأوراق اليسيرة، لا يبقى لناقد ينظر بعين الإنصاف فى خلال سطورها شك فى صحة حديث الحارث، وأنه حجة فى الأحكام لا يعذر من رده وأعله به. لا سيما وقد احتجوا بأحاديث من لم يبلغ من درجة الحارث العشر، بل صحح الشيخان وغيرهما لقوم رموا بالكذب واعترفوا بالوضع ولا جرح أعظم من هذا عند أهل الحديث، ولكن ربما تستغرب من هذا القول وترى فيه بعض المبالغة بل أعظم المبالغة لأنه لم يطرق سمعك شيء يدلك على صحته وصدقه، كما أنك ستقول لا محالة وأنت ممن لم يخبر هذا العلم ولا اطلع على خباياه - كيف يكون الحارث صحيحًا مقبولاً مع ما قيل فيه وذكرته عنه من تكذيب الناس له. ولبيان هذا كله عقدنا خاتمة الكتاب لنذكر فيها بعض الأمثلة التى يظهر بها أن الحارث أعظم مقامًا وأحسن حالاً من بعض رجال الصحيح وليعلم أن تصحيح حديث الحارث ليس بأغرب ولا أعجب من تصحيح حديث أولئك مع ما قيل فى حقهم من الطعن الجارح والسب القادح وإليك الخاتمة.

الخاتمة

ونبدأ فيها بذكر من رمي بالكذب والاختلاق وتحريف الأحاديث على حسب هواه واعترافه بوضع ما كان يهواه، من رجال الصحيح وكل ذلك لم يتهم به الحارث ولا طعن فيه بسببه جارح، فنقول (منهم) إسماعيل بن عبد الله بن أويس أبو عبد الله بن أبى أويس روى له خ م د ت ق واحتج به الشيخان قال يحيى بن معين فى رواية: ابن أبى أويس وأبوه يسرقان الحديث، وقال فى أخرى: مخلط يكذب، ليس بشىء، وقال النصر بن سلمة المروزى: ابن أبى أويس كذاب، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب، وقال ابن معين أيضًا: ابن أبى أويس يسوى فلسين، وقال الإسماعيلى فى المدخل كان ينسب فى الخفة والطيش إلى ما أكره ذكره، وقال بعضهم جانبناه للسنة. وقال سيف بن محمد: إن ابن أبى أويس كان يضع الحديث وقال الحافظ فى التهذيب: وقرأت على عبد الله بن عمر عن أبى بكر بن محمد أن عبد الرحمن بن مكى أخبرهم كتابة أنا الحافظ أبو طاهر السلفى أنا أبو غالب محمد بن الحسن بن أحمد الباقلانى أنا الحافظ أبو بكر بن محمد بن غالب البرقانى ثنا أبو الحسن الدارقطنى قال ذكر محمد بن موسى الهاشمى وهو أحد الأئمة وكان النسائى يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبى عبد الرحمن قال: حكى لى سلمة ابن شبيب قال ثم توقف أبو عبد الرحمن، قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكى لى الحكاية حتى قال: قال لى سلمة بن شبيب سمعت إسمعيل ابن أبى أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا فى شىء فيما بينهم، قال البرقانى قلت للدارقطنى: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ قال: الوزير، كتبتها من كتابه وقرأتها عليه يعنى بالوزير الحافظ الجليل جعفر بن خزابة، قال الحافظ وهو الذى بان للنسائى منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة (قلت) والحق مع النسائى فإن أبلغ ما يدل على الكذب اعتراف صاحبه به، وقول الحافظ فى الدفاع عنه: لعل ذلك كان فى شبيبته ثم انصلح، لا يصلح للدفاع عنه مع الاعتراف بالوضع، وحتى لو صلح فلا يكون ذلك مبررا لأن يكون من رجال الصحيح المحتج بهم وقد صدق عليه المثل العامى القائل

(من الصومعة إلى قاع البئر) لكنه بالعكس فمن الدرك الأسفل فى الجرح إلى الذروة العليا فى التوثيق، وكل هذا تصرف ينافى الاحتياط، وقول الحافظ أيضا: وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذى شارك فيه الثقات فمردود أيضًا بما ذكره الحافظ نفسه فى مقدمة الفتح من كون البخارى أخرج له حديثين مما تفرد به، ومن يدرينا لعل ذينك الحديثين مما كان يضعه لأهل المدينة، فحال الكذاب الوضاع لا يطمئن إليه القلب واعتذر الحافظ أيضًا عن الصحيح بأن إسمعيل بن أبى أويس أخرج للبخارى أصوله وأذن له أن ينتقى منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، قال: وهو مشعر بأن ما أخرجه البخارى عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله والجواب عن هذا: هو أن هذا ينفع لو لم يكن إسماعيل كذابا وضاعا وأما مع الوضع والاعتراف به فلا ينفع، ومن لنا بأن تلك الأصول التى أخرجها من سماعاته ورواياته، وكلا الأمرين محتمل فى شأن المتهم ولكن مع الاعتراف يترجح جانب الوضع والكذب كما هو حال إسمعيل، على أنا نقول إن صنيعه مع البخارى مشعر بأن تلك الأصول كذب لأنه لكون الراوى لا يروي من حديثه إلا ما رواه عنه الآخر إلا كونه جاهلاً سارقًا يخاف إن رواه من غير تمييز من أهل الفن أن يفتضح بين الناس، ومن أعجب ما ترى قول الحافظ عقب هذا القول: وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائى وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر به، فإن هذا حال الضعفاء المتروكين، وأما رجال الصحيح بحق فيجلون عن أن يكون حديثهم صحيحًا في موضع ، ضعيفًا غير حجة في موضع آخر، والحق يأبى إلا أن يظهر نفسه، فرغم كون الحافظ أغمض عينيه عن الحق الواضح فى شأن إسمعيل لأجل هيبة الصحيح، لم يجد بدا من الافصاح بما يدل على الحق الذى ينبغي اتباعه من غير أن يشعر. والحق أن ابن أبى أويس ضعيف متروك ولو كان نصف الصحيح مرويا من طريقه، وبعد هذا فمن أحسن حالا وأتقى وأنظف رواية ودينا؟! إسماعيل الكذاب المعترف بالوضع؟ أم الحارث الثقة الذى لم يظهر منه حرف واحد يدل على الكذب بل لم يطعن فيه أحد بما طعن به في إسمعيل.

والحمد لله رب العالمين (ومنهم) حريز بن عثمان المبتدع الضال روى له خ٤ وهذا الرجل فاسق لا دين له، لأنه كان يلعن عليا عليه السلام فى كل يوم سبعين مرة وأين العدالة من التهجم على من أثنى عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم،

وشهد لمن أبغضه بالنفاق ولمن أحبه بالإيمان بل قال الرسول عليه الصلاة والسلام « سباب المسلم فسوق » وهذا فى مطلق مسلم فكيف بمن قال له « لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » وقال « من كنت مولاه فعلى مولاه » وهل العدالة إلا الملكة المانعة عن الوقوع فى المحرمات والمآثم، وأى محرم أعظم وإثم أفحش من لعن على بن أبى طالب عليه السلام الذى شهد له الرسول بالجنة، ومحبة الله له، بل لعن مطلق مؤمن حرام بإجماع الأمة وعدوه من الكبائر، مع أنهم اشترطوا فى العدل ألا يرتكب ما فيه خوارم المرؤة من المباحات فضلاً عن الصغائر، فكيف بمن يرتكب الكبائر المحرمة إجماعًا ويتهجم علي من عظم الله حرمته على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وجعل حبه إيمانًا وبغضه نفاقًا. فحريز غير ثقة ولا عدل ولا كرامة وهو فاسق على حسب القواعد التى يدين بها المسلمون كافة فى مشارق الأرض ومغاربها، ولا يقول بعدالته فى الدين إلا من لم ينور الله قلبه بنور الإيمان (وربما) تقول إنما أخرجوا حديثه فى الصحيح لأن أبا اليمان قال كان حريز يتناول رجلاً — يعنى عليا عليه السلام — ثم ترك وكذلك حكى على بن عباس رجوعه عن النصب. والجواب عن هذا ما قاله ابن حبان فى ترجمة حريز من الضعفاء: إن ذلك غير محفوظ عنه يعنى الرجوع عن النصب ولعن على عليه السلام، وإنما المعروف من حاله هو الفسق والفجور والتجهم على مقام سيد الصحابة رضى الله عنه، وهذا وحده كاف فى رد حديث هذا الفاجر أخزاه الله فكيف وقد ثبت كذبه فى الرواية وتحريفه للأحاديث الصحيحة على حسب هواه ومذهبه الخبيث، الأمر الذى يدل على أنه لم يكن عنده خوف من الله ولا حياء، بل كان فاسقًا فاجرًا منافقًا كما شهد له الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والمنافقون كذابون كما قال تعالى فى كتابه (والله يعلم إن المنافقين لكاذبون) ولذلك رد حديثه من تنبه لأمره وتركه زيادة عن كونه مبتدعًا داعيًا لبدعته، قال إسمعيل بن عياش سمعت حريز بن عثمان يقول: هذا الذى يرويه الناس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعلى « أنت منى بمنزلة هارون من موسى » حق، ولكن أخطأ السامع، قلت: فما هو؟ فقال: إنما هو: أنت منى بمنزلة قارون من موسى، قلت عمن ترويه قال سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر (قلت) كذب عدو الله فإنه لم يسمعه إلا من شيطانه الذى أوحاه إليه، وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم كما قال الله تعالى. وقال الأزدى فى الضعفاء: إن حريز بن عثمان روى أن النبى صلى الله عليه

وآله وسلم لما أراد أن يركب بغلته جاء على بن أبى طالب فحل حزام البغلة ليقع النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال الأزدى من كانت هذه حاله لا يروى عنه، قال الحافظ فى التهذيب: لعله سمع هذه القصة أيضًا من الوليد، قلت ويظهر من الحافظ أنه صدقه فى دعواه أنه سمع ذلك من الوليد، مع أنه كذاب والله، وهب أنه سمع ذلك من الوليد فحاكيته له على ذلك الوجه يدل على فسقه سلمنا أن ذلك سمعه من الوليد، وهذا ممن سمعه؟! بل قال ابن عدى: قال يحيى بن صالح الوحاظى أملى على حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم حديثًا فى تنقيص على بن أبى طالب رضى الله عنه لا يصلح ذكره، حديث معتل منكر جداً لا يروى مثله من يتقى الله، قال الوحاظى: فلما حدثنى بذلك قمت عنه وتركته، وقال غنجار قيل ليحيى بن صالح لِمَ لَمْ تكتب عن حريز؟ فقال: كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن عليا سبعين مرة؟! وقال ابن حبان: كان يلعن عليا بالغداة سبعين مرة، وبالعشى سبعين مرة، فقيل له فى ذلك، فقال: هو القاطع رؤس آبائى وأجدادى، وكان داعية إلى مذهبه يتنكب حديثه اهـ وبعد هذا فمن أتقى دينا وأتقى رواية؟ الحارث الهمدانى الذى لم يتهم بما يخل فى دينه ومروءته؟ أم حريز الفاسق المبتدع الضال المجروح فى دينه وروايته بالجرح القادح الواضح البين؟ فما أجدر حديثه أن يكون مع أحاديث الكذابين الوضاعين فى كتب الموضوعات والواهيات. ولكن هذا أمر يقضى منه بالعجب جداً ولا يجد الحائر فيه مخرجًا منه، فالناصبى الفاسق الذى يظهر فسقه وكذبه بالدلائل والبراهين يسمح له فى كل ذلك ويقبل حديثه إلى أن يجعل فى أعلى درجات الصحيح. والشيعى بمجرد اتهامه بحب على عليه السلام يترك حديثه ويطرح ويحذر منه، فهذا والله مالا يفهمه أحد، ومنهم عكرمة البربرى فقد اتهمه بالكذب غير واحد، وقال ابن عمر لنافع لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس(١) وقال مثله سعيد بن المسيب لبرد مولاه وقيده على بن عبد الله بن عباس لكذبه على أبيه. وكان مع هذا خارجيًا وعنه أخذ خوارج الإباضية من المغرب. ومع هذا كله احتج به البخارى وأصحاب السنن، والحارث لم يبلغ للطعن فيه إلى ما قيل فى عكرمة فحديثه أولى بالاحتجاج، وقد أحسن مسلم فى عدم الاحتجاج بحديث عكرمة جداً فإن من يتهمه العدد الجم بالكذب لا ينبغى أن يرتقى بحديثه لدرجة الاحتجاج لحصول

الشبهة بذلك العدد الجارح وإن ظهر توثيقه من جهة أخرى كما هو معلوم (ومنهم) الحسن بن مدرك السدوسي روى له خ س ق قال أبو داود كان كذابًا يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد (ومنهم) أسيد بن زيد الجمال روى له خ قال النسائي: متروك وقال ابن معين: حدث بأحاديث كذب، وقال ابن عدى: لا يتابع على روايته وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث (ومنهم) أحمد بن بشير الكوفي أبو بكر روى له خ ت ق قال الدارمي: متروك، وغير هؤلاء كثير لو تتبعناهم لطال المقام (وأما) من طعن فيه بالنكارة ورواية المناكير والوهم والغلط في الرواية والغلو في النصب فذلك أيضًا كثير جدًا في الصحيحين وغيرهما من كتب الاحتجاج ومن نظر في كتب الرجال يقف على ذلك، بل من تتبع حال الرجال وجد أن ما قيل في الحارث من الطعن الذى ليس بمفسر، ومن رواية حديث أو حديثين منكرين قد قيل مثله أو أكثر منه في كبار الأئمة الذين اشتهر حالهم، بحيث لا يحتاج بعده إلى البحث عنهم مثل عبد الرزاق والشافعي وأحمد بن صالح المصرى ، وغيرهم ممن استقر الأمر على توثيقهم وقبول خبرهم وعدم النظر فيما رموا به من الطعن والجرح.

وما ذكرته في هذه الخاتمة على سبيل المثال فيمن رموا بالكذب والطعن الجارح وروايتهم مع ذلك صحيحة عندهم، كاف في إزالة الخوف عن نفوس من يحجم عن الإقدام على تصحيح حديث الحارث والاحتجاج به بسبب ما قيل فيه من الجرح لأنه لا معنى للتوقف عن تصحيح حديثه بعد أن يرى أنهم صححوا حديث من هو أسوأ حالا من الحارث واحتجوا به وأدخلوه في الكتب المجردة للأحاديث الصحيحة، على أن الإنسان لو عكس الآية وقلب القضية وجزم بصحة حديث الحارث وضعف حديث من ذكرناهم في الخاتمة لكان أقرب إلى الصواب بل لكان أتى عين الصواب المؤيد بالدليل والبرهان الذى لا يمكن نقضه بقاعدة من قواعد

---

(١) ويريد البلداء أن يخرجوا هذا على لغة أهل المدينة في إطلاق الكذب على الخطأ أى أخطأ على ابن عباس ومن تتبع تفسير عكرمة عن ابن عباس تحقق كذبه، ومن ذلك كذبه الظاهر في تفسير قوله تعالى (قل لا أسالكم عليه أجرًا إلا المودة في القربى) أن المعنى إلا أن تودوني في قرابتي فيكم لأنه ليس من قبيلة إلا وللنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم قرابة من جهة الأمهات والأصهار، وكذلك كذبه في تفسير قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) أنها في نساء النبي خاصة مع أن الله تعالى قال ويطهركم ولم يقل ويطهركن بنون النسوة، ومن تتبع ذلك عن عكرمة عرف كذبه وقطع به.

الحديث ولا الرجوع عليه بالضعف والتوهين، كما هو حال حديث ابن أبى أويس وحريز بن عثمان وعمران ابن حطان الملعون الذى لا يشك مسلم فى كفره فضلاً عن عدالته وصدقه، وهو الذى مدح عبد الرحمن بن ملجم الملعون بتلك الأبيات التى يؤلم سماعها كل مسلم مع أن الرسول أخبر علياً بأن أشقى الناس الذى يضربه على هذه حتى يخضب منها هذه ومن مدح أشقى الناس بشهادة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هل يبقى لأحد شك فى كفره وارتداده، فإدخال حديث مثل هذا الكلب المجرم فى كتاب من الكتب سبة وعار، بل ومحاربة لله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم من حيث لا يشعر الإنسان. ومعاذ الله أن يدخل فى زمرة المسلمين فضلاً عن عدولهم وصالحيهم من يعارض الرسول صلى الله عليه وآله وسلم جهاراً من غير خشية ولا حياء فيسمى من سماه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم شقيا بل أشقى الناس تقياً مقرباً من الرحمن. هذا ما لا يقوله مسلم بل ولا يخطر بباله.

والحمد لله على السلامة من الوقوع فى مثل هذه التخبطات المزرية ونحمده سبحانه كثيراً أن وهب لنا فرقانا ونوراً يهدينا إلى سواء السبيل ويخرجنا من الظلمات ودياجيرها إلى أنوار الحق البين الظاهر وإن كان ذلك فى نظر الهالكين الواقعين فى الظلمات ليس بنور ولا فرقان. لأن العبرة عندنا والحمد لله بمن نور الله بصيرته وأخرجه إلى ما أخرجنا إليه من الحب الصادق للرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وحزبه الصادق فى اتباعه الذى يورث البصيرة المنورة التى تهتدى إلى الحق ولو كانت الجماهير على خلافه من أول الدنيا. وذلك أعز ما يطلبه المهتدون. وأنفس ما يتنافس فيه المتنافسون. ودعك من قوم يعرفون الحق بالرجال ويدورون مع الناس فى الأقوال والأفعال إن قالوا أخطأ فلان قال هو معهم أيضاً أخطأ فلان، وإن قالوا أصاب قال هو أيضاً أصاب، يتبع كل ناعق ويجيب كل داع، وقد قال الله تعالى (وإن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله). وقد صدق الله فإننا ما رأينا أحداً ضل عن الحق وعميت بصيرته عن النور الواضح الجلى إلا باتباع الناس فى كل أمورهم فى خطئهم وصوابهم، يهاب أن يخرج من حظيرتهم بخلاف ما هم عليه أو أن يدخل فيهم بما ليسوا عليه. نعوذ بالله من حال الأشرار الأغمار. وهذا آخر الجزء الذى أمليناه إملاء من غير مراجعة ولا مطالعة، إلا ما كان من بعض النقول اضطررت فى تحقيق لفظها إلى مراجعة نصوصها، وكان ذلك فى يوم الاثنين الرابع من جمادى الآخرة سنة سبعين وثلاثمائة وألف بثغر طنجة والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه إلى يوم الدين.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ أحمد بن الصديق للكتاب

الحمد لله ما ألهم وأنعم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد فإن من قرأ هذا الجزء المسمى بالمحور فى عين من أنكر ثقة الحارث الأعور، لشقيقنا العلامة المحدث الواعية الناقد البصير بالعلوم الأثرية والروائية، جمال الدين أبى اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق، أبقاه الله وأدام توفيقه - وكان من أهل الفضل والإنصاف والتذوق لطعم التحقيق فى العلوم بلا تعصب ولا اعتساف - علم أنه من العدول الذين قال فيهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين» ومن الطائفة المنصورة الوارد فيهم بالطريق المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتى أمر الله وهم على ذلك» بل يعلم أنه من آيات الله تعالى التى قال عنها فى كتابه العزيز (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) فلئن كان الله تعالى قد نسخ آياته الباهرة فى هذه الأمة من حفاظ الحديث ونقاد رجاله الذابين عنه فى صدر هذه الأمة فهو سبحانه بفضله وجوده لم يقطع عن هذه الأمة آياته فى هذا الباب، بل أظهر منها فى آخرها ما أظهر فى أولها، وفى كل قرن من أمته صلى الله عليه وآله وسلم سابقون إلى الخيرات، ولولا وجود تعب ملم بنا فى هذه اللحظة، لأملينا فى مدح هذا الجزء وتأييده ما يفوق حجمه أو يماثله، على أن فى كتابنا «فتح الملك العلى» وكتابنا «البرهان الجلى» ما فيه كفاية لتأييد هذا الجزء الشريف، والبحث المنيف، والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً آمين.

آزمور يوم الأربعاء الفقير خادم الحديث والسنة النبوية
عشرة جمادى الثانية أحمد بن الصد
سنة ١٣٧٠ غفر الله له

تم بحمد الله كتاب

الباحث عن علل الطعن فى الحارث

تصحيح ومراجعة
الأستاذ/ محمد أمان

اشراف
محمد بن على بن يوسف

الفهرس

رقم الإيداع : ٢٩ ١١٠ / ٩٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N

977-5437-63-6

تحتوى هذه السلسلة على

١ ـ التهانى فى التعقيب على موضوعات الصنعانى

٢ ـ الباحث عن علل الطعن فى الحارث

٣ ـ الانتصار لطريق الصوفية الاخيار

٤ ـ التحذير من أخطاء النابلسى فى تعبير رويا فاطمة والحسن والحسين

٥ ـ الإعلان بما أخبر به النبى من أحوال هذا الزمان

٦ ـ بيان نكث الناكث المتعدى بتضعيف الحارث